برنامج الأمم المتحدة للبيئة

CBD/SBI/6/5

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

Distr.: General
9 December 2025
Arabic
Original: English

الهيئة الفرعية للتنفيذ

الاجتماع السادس

روما، 16–19 فبراير/شباط 2026

البند 5 من جدول الأعمال المؤقت*

خطة عمل الاعتبارات الجنسانية

استعراض منتصف المدة لتنفيذ خطة عمل الاعتبارات الجنسانية للفترة 2023–2030

مذكرة من الأمانة

أولا- مقدمة

1- اعتمد مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، في اجتماعه الخامس عشر وبموجب مقرره 11/15، خطة عمل الاعتبارات الجنسانية (2023–2030). وفي المقرر نفسه، شجع الأطراف على تقديم معلومات عن الجهود والخطوات المتخذة لتنفيذ خطة العمل في تقاريرها الوطنية، وطلب من الأمينة التنفيذية إجراء استعراض منتصف المدة لتنفيذ خطة العمل، استنادا إلى جملة أمور، من بينها تلك المعلومات، وبدعم من الشركاء المعنيين، لتحديد التقدم المحرز والدروس المستفادة والعمل الإضافي المطلوب القيام به، لتنظر فيها الهيئة الفرعية للتنفيذ في اجتماع يعقد قبل الاجتماع السابع عشر لمؤتمر الأطراف.

2- وفي 8 أغسطس/آب 2025، أصدرت الأمانة الإخطار رقم 2025-103 لطلب المعلومات المطلوبة من الأطراف، والحكومات الأخرى، والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وأصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الجماعات النسائية، وتلقت ما مجموعه 34 تقريرا (20 من الأطراف[1] و14 من المراقبين).[2] ويرد ملخص للتقارير المقدمة في القسم رابعا أدناه، بينما تتوفر التقارير المقدمة الكاملة على الإنترنت.[3]

* CBD/SBI/6/1.

[1] البرازيل، وكندا، وكولومبيا، وكوستاريكا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والجمهورية الدومينيكية، وإكوادور، وإسواتيني، والاتحاد الأوروبي، وفنلندا، وألمانيا، وغواتيمالا، وإندونيسيا، وملاوي، والمكسيك، ونيجيريا، وبيرو، وإسبانيا، وطاجيكستان، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

[2] المجلس الدولي للإشراف على الغابات، ومؤسسة البيئة والموارد الطبيعية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، ومؤسسة HATOF، وتحالف المحددات الصحية للشعوب الأصلية، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، ورابطة نيبال للحفاظ على القوميات الأصلية، ومنظمة SouthSouthNorth، وSwedBio في مركز استكهولم للقدرة على الصمود نيابة عن شبكة النساء من أجل التنوع البيولوجي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة – مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ، ومنظمة المرأة والبيئة والتنمية نيابة عن تجمع النساء في اتفاقية التنوع البيولوجي، والصندوق العالمي لحماية الطبيعة.

[3] انظر www.cbd.int/notifications/2025-103.

ثانيا- نظرة عامة على خطة عمل الاعتبارات الجنسانية (2023-2030)

3- يتمثل الغرض من خطة عمل الاعتبارات الجنسانية في دعم وتعزيز تنفيذ إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي بطريقة تراعي الاعتبارات الجنسانية ودعم نهج يراعي الاعتبارات الجنسانية في تطبيق آليات التنفيذ المرتبطة بالإطار.

4- وفي الفقرة 7 (ح) من القسم جيم من الإطار، يقر بأن نجاح تنفيذ الإطار يعتمد على ضمان المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، والحد من أوجه عدم المساواة. ويتمثل الهدف 23، المراد تحقيقه بحلول عام 2030، في ضمان المساواة بين الجنسين عند تنفيذ الإطار من خلال نهج يراعي الاعتبارات الجنسانية، حيث تتمتع جميع النساء والفتيات بفرص متساوية وقدرة متكافئة على المساهمة في تحقيق الأهداف الثلاثة للاتفاقية، بما في ذلك من خلال الاعتراف بحقوقهن المتساوية وحصولهن على الأراضي والموارد الطبيعية، ومشاركتهن الكاملة والمنصفة والهادفة والمستنيرة وقيادتهن على جميع مستويات العمل والمشاركة والسياسات وصنع القرار المتعلق بالتنوع البيولوجي. وتعد خطة عمل الاعتبارات الجنسانية الأداة الرئيسية لتوجيه الأطراف في تحقيق الهدف 23.

5- وتتمحور خطة عمل الاعتبارات الجنسانية حول ثلاثة نتائج متوقعة يتعين تحقيقها بحلول عام 2030، وهي:

(أ) النتيجة 1: يتمتع جميع الناس، ولا سيما جميع النساء والفتيات، بفرصة وقدرة متساوية للمساهمة في الأهداف الثلاثة للاتفاقية؛

(ب) النتيجة 2: تعالج القرارات ذات الصلة بالسياسات والتخطيط والبرمجة المتعلقة بالتنوع البيولوجي على قدم المساواة منظورات ومصالح واحتياجات وحقوق الإنسان لجميع الناس، ولا سيما جميع النساء والفتيات؛

(ج) النتيجة 3: تهيئة الظروف المواتية لضمان تنفيذ الإطار بما يراعي الاعتبارات الجنسانية.

ثالثا- مراعاة الاعتبارات الجنسانية في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي والأهداف الوطنية

6- في الفقرة 4 من المقرر 11/15، حث مؤتمر الأطراف ودعا، حسب الاقتضاء، المنظمات المعنية، إلى إدراج خطة عمل الاعتبارات الجنسانية في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي. وفي الفقرة 6 من المقرر 6/15، طلب من الأطراف استعراض أو تحديث استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي بما يتماشى مع الإطار وغاياته وأهدافه. ويتضمن هذا القسم تحليلا موجزا لكيفية مراعاة الاعتبارات الجنسانية في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المنقحة أو المحدثة للتنوع البيولوجي، وفي الأهداف الوطنية المقدمة إلى الأمانة عملا بالمقرر 6/15 بحلول 31 مايو/أيار 2025.[4] وحتى ذلك التاريخ، قدم 51 طرفا استراتيجيات وخطط عمل وطنية منقحة أو محدثة للتنوع البيولوجي عبر أداة الإبلاغ الإلكترونية. وبالإضافة إلى ذلك، قدم 130 طرفا ما مجموعه 035 3 هدفا وطنيا، أيضا عبر أداة الإبلاغ الإلكترونية، بما في ذلك 110 أطراف قدمت 198 هدفا وطنيا متعلقا بالهدف 23.

7- وأشارت غالبية الأطراف إلى الاعتبارات الجنسانية في استراتيجياتها أو خطط عملها الوطنية المنقحة أو المحدثة للتنوع البيولوجي، وغالبا ما كان ذلك في سياق المساواة بين الجنسين، ومراعاة الاعتبارات الجنسانية، وتعميم

[4] سيتم تقديم تحليل محدّث كوثيقة إعلامية قبل الاجتماع الحالي بوقت قصير.

مراعاة الاعتبارات الجنسانية، والشمولية الجنسانية، والاستجابة للاعتبارات الجنسانية، بينما أشار عدد قليل من الأطراف صراحة إلى خطة عمل الاعتبارات الجنسانية. وذكرت خمسة وعشرون في المائة من الأطراف مشاركة المرأة في وضع الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، بما في ذلك من خلال التشاور مع الجماعات النسائية وإشراك النساء في لجنة التنقيح، في حين أشارت 12 في المائة منها إلى المشاركة المستقبلية للجماعات النسائية في تنفيذ الإطار.

8- وأفادت التقارير بأن اثنين وخمسين في المائة من الأهداف الوطنية وعددها 198 التي قدمتها الأطراف فيما يتعلق بالهدف 23 تتوافق بدرجة عالية مع الهدف 23، بينما صنفت 27 في المائة منها على أنها متوافقة بدرجة متوسطة، و13 في المائة على أنها متوافقة بدرجة منخفضة. أما بالنسبة للنسبة المتبقية البالغة 8 في المائة، فلم تحدد الأطراف درجة التوافق. وأفاد ما يقرب من خُمس الأطراف (17 في المائة) بوجود أهداف وطنية تغطي بشكل كامل جميع عناصر الهدف 23 الثلاثة (أي ضمان المشاركة الكاملة والمنصفة والهادفة والمستنيرة للنساء والفتيات؛ والاعتراف بحقوقهن المتساوية في الأراضي والموارد الطبيعية؛ وضمان المساواة بين الجنسين في التنفيذ من خلال نهج يراعي الاعتبارات الجنسانية). ومع ذلك، وضع العديد من الأطراف (حوالي 60 في المائة) أهدافا وطنية لا تغطي أي جانب من جوانب الهدف 23.

9- وأفاد نحو ثلث الأطراف (34 في المائة) بوجود أهداف وطنية تتناول بشكل كامل قضية المساواة بين الجنسين من خلال نهج يراعي الاعتبارات الجنسانية، وتناولت نسبة 35 في المائة من الأهداف الوطنية مسألة ضمان المشاركة الكاملة والمستنيرة للنساء والفتيات وقيادتهن. كما تناولت نحو 20 في المائة من الأهداف الوطنية مسألة المساواة في الحقوق بين الجنسين والحصول على الأراضي والموارد الطبيعية.

10- وتضمن أكثر من نصف (55 في المائة) الأهداف الوطنية المتعلقة بالهدف 23 معلومات عن وسائل التنفيذ، والتي ركزت في مجملها على المشاركة الفعالة للنساء والفتيات على جميع مستويات صنع القرار المتعلق بالتنوع البيولوجي، بما يتماشى مع الهدف 2-1 من خطة عمل الاعتبارات الجنسانية. وشملت هذه الوسائل وضع استراتيجيات وخطط عمل وطنية خاصة بالمساواة بين الجنسين، ووضع حصص وتدابير لدعم تمثيل المرأة في هيئات صنع القرار، ووضع وتعزيز القوانين والسياسات. كما ركزت تدابير أخرى على دعم وحماية حقوق المرأة، وإصلاح القوانين والسياسات التمييزية، والتوعية وبناء قدرات النساء والفتيات فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي. وأشارت 10 في المائة فقط من الأهداف الوطنية إلى مشاركة جهات فاعلة أخرى غير الحكومات الوطنية، وتتمثل هذه الجهات أساسا في منظمات المجتمع المدني، والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والقطاع الخاص.

11- كما أن الهدف 22 من الإطار، المتعلق بضمان المشاركة في صنع القرار ووصول الجميع إلى العدالة والمعلومات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، يرتبط أيضا بالنتيجتين المتوقعتين 2 و3 من خطة عمل الاعتبارات الجنسانية. وقد تم تحديد ما يزيد قليلا عن نصف (53 في المائة) الأهداف الوطنية التي قدمتها الأطراف والمرتبطة بالهدف 23 على أنها ذات صلة بالهدف 22 أيضا.

رابعا- توليف التقارير المقدمة

12- تم إعداد توليف التقارير الواردة في هذا القسم لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل الاعتبارات الجنسانية. وقد صُمم ليوضح كيف تعالج المعلومات الواردة في التقارير أو تسهم في تحقيق النتائج المرجوة من خطة العمل.

النتيجة 1: يتمتع جميع الناس، ولا سيما جميع النساء والفتيات، بفرصة وقدرة متساوية للمساهمة في الأهداف الثلاثة للاتفاقية

13- أشار العديد من مقدمي التقارير إلى وجود أطر قانونية ومؤسسية للمساواة بين الجنسين، مثل القوانين الاتحادية والدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، على المستوى الوطني. وفي هذا الصدد، تم التأكيد على أن هذه الأطر غالبا ما تنص على تمتع النساء والرجال بالمساواة القانونية، بما في ذلك فيما يتعلق بملكية الأراضي والموارد والسيطرة عليها. كما سلط العديد من مقدمي التقارير الضوء على استراتيجيات المساواة بين الجنسين وخطط العمل وأدوات التحليل الشاملة للقطاعات المختلفة، بهدف إدماج منظور الاعتبارات الجنسانية في مختلف مجالات السياسات ذات الصلة، بما في ذلك التنوع البيولوجي وتغير المناخ والتنمية الريفية.

14- وقدم العديد من مقدمي التقارير أمثلة على الدعم التقني والمالي المقدم لجهود الحفظ والاستعادة المجتمعية التي تقودها النساء، بما في ذلك الدعم لاقتناء المعدات. كما لوحظ إجراء دورات تدريبية بشأن المعرفة بالأمور المالية ونظم الرصد المجتمعية. وأشار بعض مقدمي التقارير أيضا إلى أنهم أنتجوا موارد، بما في ذلك منتجات معرفية وأدوات ومواد معلوماتية أخرى.

النتيجة 2: تعالج القرارات ذات الصلة بالسياسات والتخطيط والبرمجة المتعلقة بالتنوع البيولوجي على قدم المساواة منظورات ومصالح واحتياجات وحقوق الإنسان لجميع الناس، ولا سيما جميع النساء والفتيات

15- أفاد العديد من مقدمي التقارير بتحقيق تقدم فيما يتعلق بمشاركة المرأة الفعالة والهادفة وقيادتها في صنع القرار المتعلق بالتنوع البيولوجي. وفي هذا الصدد، أشير إلى تنفيذ العديد من السياسات والاستراتيجيات الوطنية لتعزيز مشاركة المرأة في الأنشطة المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي واستعادته واستخدامه المستدام. كما أكد بعض مقدمي التقارير على تعيين جهات اتصال وطنية معنية بالاعتبارات الجنسانية والتنوع البيولوجي.

16- وأفاد العديد من مقدمي التقارير بإدماج الاعتبارات الجنسانية في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المنقحة أو المحدثة للتنوع البيولوجي، وذلك من خلال تخصيص أهداف محددة للمساواة بين الجنسين والمشاركة، أو عبر تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في تنفيذ الأهداف والإجراءات الأخرى، وهو ما يتوافق مع نتائج تحليل هذه الاستراتيجيات والخطط والأهداف الوطنية. كما سلط بعض مقدمي التقارير الضوء على الجهود المبذولة لإشراك الجماعات النسائية في تنقيح أو تحديث الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي من خلال المشاورات وحلقات العمل والدورات التدريبية. ووصف البعض الأنشطة التي نُفذت لتيسير إدماج الاعتبارات الجنسانية في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم التقني والتوجيه.

النتيجة 3: تهيئة الظروف المواتية لضمان تنفيذ إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي بما يراعي الاعتبارات الجنسانية

17- أفاد العديد من مقدمي التقارير بتحقيق بعض التقدم في إنتاج واستخدام البيانات المصنفة. وشملت المبادرات خطة عمل وطنية للبيانات المصنفة، وتعاونا في أحد البلدان بين المكتب الوطني للإحصاء ووزارة شؤون المرأة. كما سلط البعض الضوء على جهود وخطوات محددة اتُخذت لجعل البيانات المصنفة متاحة للجمهور، مثل التقارير ومراكز الإحصاءات الجنسانية وأدوات عرض البيانات التفاعلية. وقدم عدد قليل من مقدمي التقارير معلومات تشير إلى بيانات محددة مصنفة حسب الجنس، مثل بيانات عن القوى العاملة النسائية في القطاعات ذات الصلة.

18- وأفاد العديد من مقدمي التقارير بإحراز تقدم نحو تنفيذ برامج تمويل تراعي الاعتبارات الجنسانية. وقدم بعضهم معلومات عن اعتماد آليات تمويل تشترط مراعاة الاعتبارات الجنسانية في جميع المشاريع. كما تم تقديم أمثلة على برامج تمويل استهدفت النساء أو أعطتها الأولوية والمبادرات التي تقودها النساء. وأشار مقدمو التقارير إلى أهمية آليات التمويل الدولية، مثل الصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية، ودعم مبادرة تمويل التنوع البيولوجي، مع ملاحظة ضرورة توجيه جزء من التمويل المقدم من خلال هذه الكيانات إلى الجماعات النسائية. وفي هذا السياق، أكد عدد قليل من مقدمي التقارير على ضرورة تكثيف الجهود لضمان فهم أعمق للروابط بين الاعتبارات الجنسانية والتنوع البيولوجي، ولا سيما مساهمة المرأة ودورها في حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام.

19- وقدم بعض مقدمي التقارير معلومات عن إجراءات محددة لبناء قدرات منظمات المرأة والمندوبات لدعم دمج الاعتبارات الجنسانية في البرامج المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وفي هذا الصدد، تم تقديم أمثلة على أنشطة مثل التدريبات والإحاطات الإعلامية وحلقات العمل.

خامسا- الدروس المستفادة

20- يُظهر تحليل التقارير المقدمة وجود فجوات في تنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالاعتبارات الجنسانية. وبينما وضعت أطر وطنية للمساواة في عدد من البلدان، إلا أن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود على المستوى الوطني لضمان التنفيذ الفعال. وعلاوة على ذلك، لا تزال هناك عوائق أمام ملكية المرأة للأراضي وسيطرتها عليها، فضلا عن مشاركتها في صنع القرارات.

21- وأكد بعض مقدمي التقارير على أهمية وضع نهج شامل بين القطاعات لضمان إدماج منظور الاعتبارات الجنسانية في مختلف القطاعات. وأشار بعض مقدمي التقارير إلى أن النساء من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية يواجهن تحديات أكبر، وأنه ينبغي إعطاء الأولوية للدعم التقني والمالي المستهدف.

22- وسلط بعض مقدمي التقارير الضوء على الحاجة إلى مواصلة تعزيز قدرات النساء والجماعات النسائية للمشاركة في حوكمة التنوع البيولوجي وصنع القرار بشأنه. ويتماشى ذلك مع تحليل الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي المقدمة حتى الآن، والذي أظهر أن أقل من نصف الأطراف أشارت إلى مشاركة الجماعات النسائية في وضع هذه الاستراتيجيات والخطط، أو ذكرتها كشركاء منفذين لتحقيق نتائج للتنوع البيولوجي تراعي الاعتبارات الجنسانية.

23- وأشار العديد من مقدمي التقارير إلى أن البيانات المصنفة حسب الجنس، وتحديدا البيانات التي تربط بين الاعتبارات الجنسانية والتنوع البيولوجي، لا تزال غير كافية أو مجزأة أو غير متاحة على المستوى الوطني في العديد من السياقات، مما يحد من القدرة على رصد التقدم أو تصميم تدابير تؤدي إلى تنفيذ قائم على الأدلة. وقد تم تحديد نقص القدرات المؤسسية والموارد الكافية والتنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في توليد البيانات وإدارتها وحوكمتها كعقبات. وأكد العديد من مقدمي التقارير على أهمية وضع مؤشرات تراعي الاعتبارات الجنسانية لأغراض الرصد والتقييم.

24- وتم تحديد محدودية الوصول إلى برامج التمويل التي تراعي الاعتبارات الجنسانية كفجوة رئيسية. وأشار العديد من مقدمي التقارير إلى استمرار عدم كفاية التمويل المخصص للبرامج المتعلقة بالتنوع البيولوجي والمستجيبة للاعتبارات الجنسانية والمبادرات التي تقودها النساء، ولا سيما لنساء الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. وشدد مقدمو التقارير

على أهمية إدماج المساواة بين الجنسين في الميزانيات الوطنية وآليات التمويل الدولية، وضمان حصول الجماعات النسائية على تمويل مخصص.

25- وتم التأكيد على ضرورة بناء القدرات المؤسسية لتنفيذ سياسات وبرامج تراعي الاعتبارات الجنسانية في مجال التنوع البيولوجي على المستويين الوطني والمحلي. كما لوحظ أن مساهمات المرأة ومبادراتها غالبا ما تُقدر بأقل من قيمتها. وقد سلط بعض مقدمي التقارير الضوء على الحاجة إلى تعزيز الخبرات المتعلقة بالاعتبارات الجنسانية داخل المؤسسات الوطنية المعنية.

سادسا- التوصيات

26- قد ترغب الهيئة الفرعية للتنفيذ في اعتماد توصية[5] على غرار ما يلي:

إن الهيئة الفرعية للتنفيذ،

توصي بأن يعتمد مؤتمر الأطراف، في اجتماعه السابع عشر، عناصر مقرر[6] على غرار ما يلي:

إن مؤتمر الأطراف،

1- *يحيط علما* بنتائج استعراض منتصف المدة لتنفيذ خطة عمل الاعتبارات الجنسانية للفترة 2023-2030[7] التي تم تقديمها في الاجتماع السادس للهيئة الفرعية للتنفيذ؛[8]

2- *يشجع* الأطراف والحكومات الأخرى والحكومات دون الوطنية والمدن والسلطات المحلية الأخرى والمنظمات ذات الصلة على مواصلة وتعزيز جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة عمل الاعتبارات الجنسانية، ولا سيما من خلال:

(أ) دمج النُهج التي تراعي الاعتبارات الجنسانية في جميع السياسات والاستراتيجيات والإجراءات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، بما يتماشى مع الهدف 23 من إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي؛[9]

(ب) ضمان المشاركة الكاملة والمنصفة والهادفة والمستنيرة للنساء والفتيات وقيادة النساء، بمن فيهن نساء الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، في صنع القرار المتعلق بالتنوع البيولوجي على جميع المستويات؛

(ج) تعزيز الجهود المبذولة لتوليد البيانات المصنفة حسب الجنس واستخدامها والإبلاغ عنها، لدعم رصد وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل؛

[5] ترد الاحتياجات من الموارد من خارج الميزانية المقدرة للأنشطة الموضحة في مشروع التوصية في مرفق هذه الوثيقة.

[6] سيتم تقديم عناصر إضافية تتعلق بالمقرر بشأن بناء القدرات والتنمية والتعاون التقني والعلمي للنظر فيها في الاجتماع السابع للهيئة الفرعية.

[7] المقرر 11/15، المرفق.

[8] انظر CBD/SBI/6/5.

[9] المقرر 4/15، المرفق.

(د) تعزيز تخصيص الموارد الكافية وتعزيز القدرات المؤسسية لتنفيذ خطة عمل تراعي الاعتبارات الجنسانية، بما في ذلك من خلال الدعم المستهدف للمبادرات التي تقودها النساء، وخاصة بين الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية؛

3- *يطلب* من الأمينة التنفيذية، رهنا بتوافر الموارد، مواصلة دعم الأطراف في تنفيذ خطة عمل الاعتبارات الجنسانية، بما في ذلك من خلال الإرشادات التقنية وبناء القدرات وتبادل المعرفة، بالتعاون مع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والشباب وأصحاب المصلحة المعنيين، وبالتعاون مع مراكز دعم التعاون التقني والعلمي الإقليمية ودون الإقليمية.

المرفق

الاحتياجات التقديرية من الموارد من خارج الميزانية

أعدت الأمانة الجدول أدناه لتوضيح الاحتياجات التقديرية من الموارد من خارج الميزانية للأنشطة المطلوبة من الأمانة، على النحو الوارد في مشروع التوصية، وذلك لدعم نظرها فيه. ولا يعد هذا المرفق جزءا من مشروع التوصية المقدمة إلى الهيئة الفرعية للنظر فيها.

الاحتياجات من الموارد من خارج الميزانية

(دولار أمريكي)

*فقرة المنطوق**	*النشاط*	*تكاليف الاجتماع*[أ]	*سفر الموظفين*	*تكاليف الموظفين*[ب]	*المجموع الفرعي*	*تكاليف دعم البرنامج (13 في المائة)*	*المجموع*
3	ثلاث حلقات عمل حضورية لبناء القدرات	379 800	81 000	–	460 800	59 904	520 704
3	حلقة عمل واحدة إلكترونية لبناء القدرات	5 000	–	–	5 000	650	5 650
	المجموع				**465 800**	**60 554**	**526 354**

* فقرة منطوق التوصية أو مشروع المقرر.

[أ] بما في ذلك تكاليف سفر المشاركين والترجمة الفورية.

[ب] المستشارون والشركاء والموظفون الإضافيون.